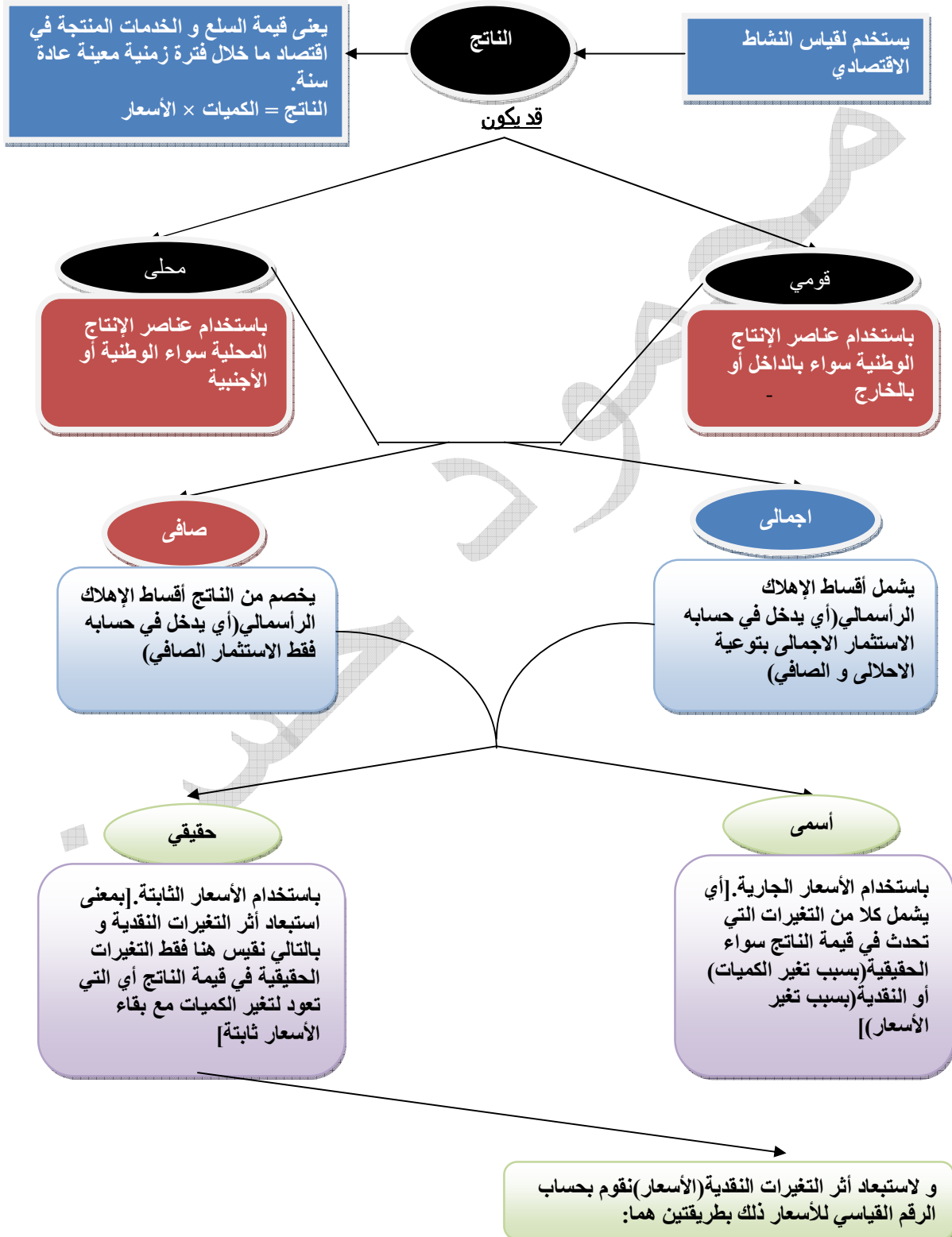


ملخص مادة الاقتصاد الكلي للفرقة الأولى (حسب المقرر على انتساب)

الفصل الثاني: حسابات الناتج القومي و الدخل القومي و الإنفاق القومي و التدفق الدائري



1- مكش الناتج القومي = الناتج القومي الاسمي/الناتج القومي الحقيقي $\times 100$

2- الرقم القياسي للأسعار (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) =
كميات سنة الأساس \times الأسعار الجارية / كميات سنة الأساس \times أسعار الأساس $\times 100$

ملاحظات

1- الاستثمار الاجمالي = الاستثمار الاحلالي + الاستثمار الصافي
الاستثمار الاحلالي....لمواجهة المستهلك من رؤوس الأموال القائمة (إحلال اله جديدة محل أخرى قديمة).
الاستثمار الصافي.....لتوسيع الطاقة الإنتاجية للمشروع (مثل شراء الآلات جديدة).

2- يشمل مكش الناتج القومي كافة السلع التي تدخل في حساب الناتج القومي و تتغير كميات هذه السلع سنوياً، في حين أن الرقم القياسي للأسعار يشمل السلع التي تمثل جوهر معيشة المستهلكين و لا تتغير كميات هذه السلع إلا على فترات طويلة.

3- يفيد مكش الناتج القومي في معرفة معدلات التضخم، في حين يفيد الرقم القياسي للأسعار في معرفة التغير في تكلفة المعيشة.

طرق قياس الناتج القومي

طريقة القيمة المضافة

*يتم فيها جمع القيم المضافة لكافة القطاعات الاقتصادية حيث:
القيمة المضافة = قيمة مبيعات المشروع - قيمة مستلزمات الإنتاج المشتراة من المشروعات الأخرى.

طريقة الناتج النهائي

*يتم فيها جمع قيم السلع و الخدمات النهائية و هي تلك المنتجات التي لا تباع بهدف استخدامها مرة أخرى في إنتاج سلع جديدة و لكنها تصل ليد المستهلك النهائي.

*تواجه مشكلة تحديد ما هو نهائي و ما هو وسيط لذا
تتعرض لمشكلة الازدواج الحسابي (بمعنى إمكانية حساب
قيمة السلعة كسلعة نهائية ثم تدخل في إنتاج سلعة أخرى و
تحسب قيمتها مرة أخرى و لكن كسلعة وسيطة)

مشاكل في قياس الناتج

أنشطة تدخل في حساب الناتج القومي مما يؤدي إلى ظهوره بأقل من قيمته الحقيقية

- 1- قيمة أقساط الإهلاك الرأسمالي على المستوى القومي مثل المشروعات العامة الطرق و الكباري.

أنشطة لا تدخل في حساب الناتج القومي مما يؤدي إلى ظهوره بأقل من قيمته الحقيقية

- 1- الاستهلاك الذاتي و خاصة في القطاع الزراعي.
- 2- خدمات ربات البيوت.
- 3- الإنتاج المترتب من الاقتصاد الخفي (غير المشروع) مثل أرباح تجارة المخدرات.
- 4- قيمة الخدمات الحكومية مثل القضاء و البوليس.
- 5- الأنشطة التي لا يقابلها إنتاج حقيقي (مثل أرباح الناتجة من إعادة بيع السلع المعمرة، و أرباح السماسرة و الوسطاء في البورصة).

**** أساس نظرية الدخل القومي هو أن:**

$$\text{الإنفاق} = \text{الناتج} = \text{الدخل}$$

حيث أن الإنفاق هو المولد للناتج (فوجود الإنفاق على السلع و الخدمات هو الدافع للمنتجين لإنتاج هذه السلع و الخدمات و لتحقيق هذا الإنتاج يجب استخدام عناصر الإنتاج من عمل و أرض و رأس مال و تنظيم و في المقابل تحصل عناصر الإنتاج على دخول في صورة أجر و ربح و فائدة و أرباح نظير مساهمتها في هذا الإنتاج) و بالتالي نجد إن الناتج يولد الدخل (و هذا الدخل يستخدم مرة أخرى للإنفاق على شراء السلع و الخدمات و تستمر الدائرة من أنفاق إلى ناتج إلى دخل إلى أنفاق إلى.....و هكذا) و يعبر الاقتصاديون عن هذه الفكرة بنموذج التدفق الدائري [سنقوم بدراسته بعد قليل].

و بالتالي نجد أن....الإنفاق الكلي = الناتج الكلي = الدخل الكلي

***الناتج الكلي من جهة الإنفاق:**

الناتج الكلي = الإنفاق الكلي (أو الطلب الكلي)

$$= \text{الإنفاق الاستهلاكي (س)} + \text{الإنفاق الاستثماري (ث)} + \text{الإنفاق الحكومي (ق)} + \text{صافي إنفاق القطاع الخارجي (ص - و)}.$$

***الناتج الكلي من جهة الدخل:**

الناتج القومي (أو الكلي) = الأجور + الفوائد + ربح + الإرباح
أو ... الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج = الدخل القومي.

****ملاحظات:**

- 1- بما أن الناتج الكلي و الدخل الكلي هما و وجهان لعملة واحدة (حيث الأول يمثل الإنتاج و الثاني يمثل توزيع هذا الإنتاج على عناصر الإنتاج المساهمة في إنتاجه) فسوف نعتبر أنهما متساويان دائما.
- 2- يمكن أن يطلق على الدخل الكلي (أو القومي) مسمى العرض الكلي، و على الإنفاق الكلي (أو القومي) مسمى الطلب الكلي.
- 3- شرط التوازن في الاقتصاد الكلي هو تساوى العرض الكلي (ع ك) مع الطلب الكلي (ط ك).
- 4- صافى طلب القطاع الخارجي = الصادرات (ص) - الواردات (و).

ملخص حسابات الناتج القومي

الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق
(-) مخصصات الإهلاك الرأسمالي

الناتج القومي الصافي بسعر السوق
(-) صافى الضرائب غير المباشرة [الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج]

الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج = الدخل القومي
(-) الضرائب المباشرة على قطاع الأعمال
(-) الأرباح المحتجزة غير الموزعة
(-) الاستقطاعات الإجبارية الأخرى (تأمينات، معاشات،)
(+) الفوائد التي تدفعها الحكومة على قروضها

الدخل الشخصي
(-) الضرائب المباشرة على القطاع العائلي
(+) إعانات الحكومة المباشرة للقطاع العائلي (إعانات البطالة، معاش السادات،)

الدخل الشخصي المتاح أو الممكن التصرف فيه

****الدخل الشخصي:** هو المبالغ التي يحصل الأفراد عليها في صورة دخول قبل خصم الضرائب المباشرة.

****الدخل الشخصي المتاح (الممكن التصرف فيه) :** هو المبالغ التي يحصل الأفراد عليها في صورة دخول بعد خصم الضرائب المباشرة.

نموذج التدفق الدائري للناتج و الدخل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة

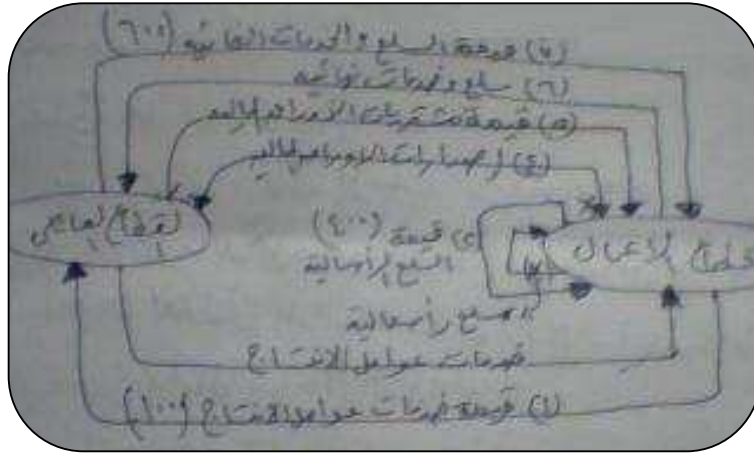
1 - نموذج الاقتصاد البسيط:

- يتكون من قطاعين (العائلي - الإنتاجي)
- يقوم القطاع العائلي ببيع خدمات عناصر الإنتاج (التي يمتلكها بمفرده) إلى القطاع الإنتاجي (أو قطاع الأعمال) و في المقابل يحصل على دخل يتمثل في عوائد عناصر الإنتاج [الأجر، الربح، الفائدة، الإرباح]
- يقوم القطاع الإنتاجي بشراء عناصر الإنتاج من القطاع العائلي و في المقابل يقوم بدفع قيمة هذه العناصر للقطاع العائلي.
- يقوم القطاع العائلي بتوزيع دخله (إنفاقه) على الاستهلاك من خلال شراء السلع و الخدمات الاستهلاكية من القطاع الإنتاجي.
- يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية فقط.
- لا يوجد قطاع حكومي أو عالم خارجي.
- لا يوجد أي تسربات [مبالغ تخرج من التدفق الدائري للدخل] أو أي إضافات [مبالغ تدخل إلى التدفق الدائري للدخل].



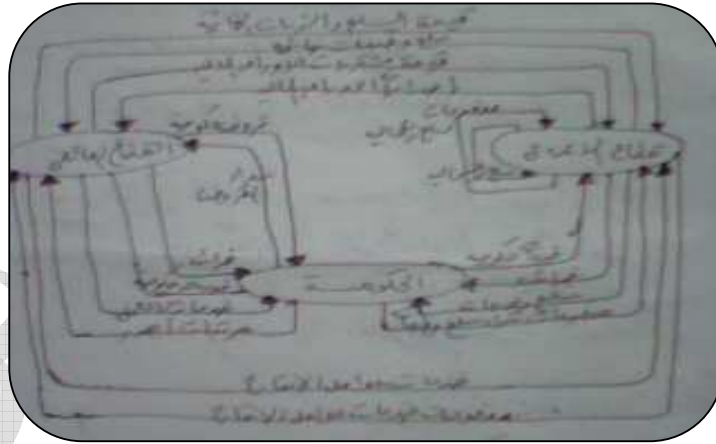
2- نموذج اقتصاد مغلق بدون حكومة:

- نفس الافتراضات السابقة و لكن مع وجود تعديلين هما
- أ - توزيع القطاع العائلي لدخله بين الاستهلاك و الادخار و يستخدم الادخار في تمويل القطاع الإنتاجي لشراء السلع الرأسمالية (و يتم ذلك من خلال شراء القطاع العائلي للأوراق المالية).
- ب - قيام القطاع الإنتاجي بإنتاج سلع استهلاكية و أيضا رأسمالية يقوم ببيعها لنفسه (أي استثمار) و بتمنها يقوم بسداد قيمة الأوراق المالية التي حصل عليها أفراد القطاع العائلي.
- ج - يوجد لدينا الآن نوع واحد من التسربات هو الادخار (خ) و نوع واحد من الإضافات هو الاستثمار (ث).
- شرط التوازن في هذا الاقتصاد هو تساوى التسربات مع الإضافات أي (خ = ث). أو (الدخل (ي) = س (الاستهلاك) + ث (الاستثمار))



3- نموذج اقتصاد مغلق به حكومة:

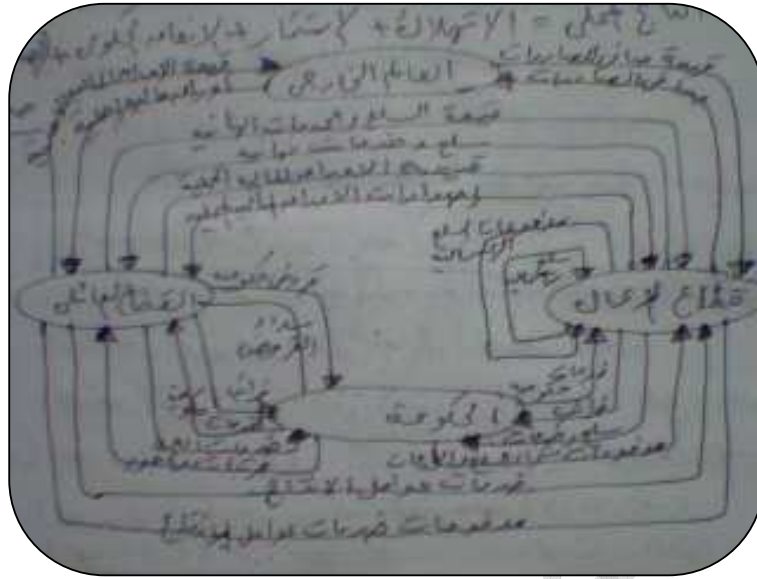
- يتكون هنا الاقتصاد من 3 قطاعات هي العائلي و الانتاجي و الحكومي و لا يوجد قطاع العالم الخارجي (لذا سمي مغلق).
- يوزع القطاع العائلي دخله على الاستهلاك و الادخار و الضرائب.
- يقوم قطاع الأعمال بإنتاج السلع الاستهلاكية و الإنتاجية (الرأسمالية) و الحكومية.
- يوجد نوعين من التهربات هما الادخار و الضرائب (ض) و نوعين من الإضافات هما الاستثمار و الإنفاق الحكومي (ق).
- شرط التوازن في هذا الاقتصاد هو تساوى التهربات مع الإضافات أي $(خ + ض = ث + ق)$.
- أو $(الدخل (ي) = س (الاستهلاك) + ث (الاستثمار) + ق (الإنفاق الحكومي))$



4- نموذج الاقتصاد المفتوح:

- يوجد في هذا النموذج 4 قطاعات اقتصادية هي العائلي و الأعمال و الحكومي و العالم الخارجي.
- يوزع القطاع العائلي دخله على الاستهلاك و الادخار و الضرائب و الواردات.
- يقوم قطاع الأعمال بإنتاج السلع الاستهلاكية و الإنتاجية (الرأسمالية) و الحكومية و الصادرات.
- يوجد 3 أنواع من التهربات هما الادخار و الضرائب (ض) و الواردات (و) و 3 أنواع من الإضافات هما الاستثمار و الإنفاق الحكومي (ق) و الصادرات (ص).

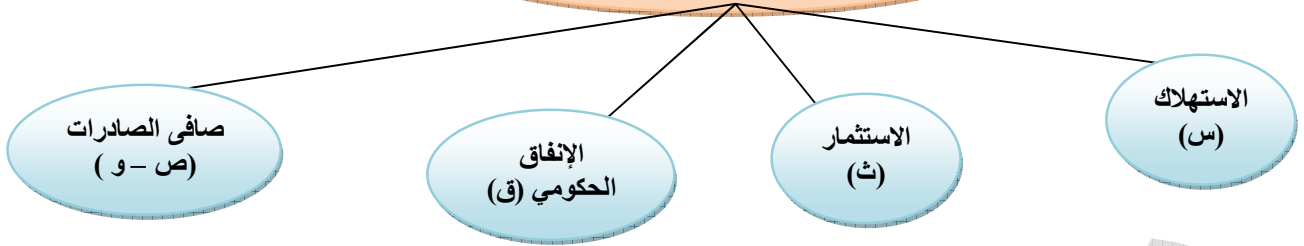
- شرط التوازن في هذا الاقتصاد هو تساوى التسربات مع الإضافات أي $(خ + ض + و = ث + ق + ص)$. أو (الدخل (ي) = س (الاستهلاك) + ث (الاستثمار) + ق (الإنفاق الحكومي) + صافي الصادرات (ص - و).



** ملاحظات هامة **

- 1- يتطلب التوازن تساوى أجمالي التسربات مع اجمالي الإضافات و ليس من الضروري أن يتساوى $(خ مع ث)$ و $(ق مع ض)$ و $(ص مع و)$ حتى يحدث التوازن.....المهم هو تساوى مجموع الطرفين أي $خ + ض + و = ث + ق + ص$.
- 2- التسربات $\leftarrow \downarrow$ الطلب الكلي (ط ك) $\leftarrow ط ك > ع ك \leftarrow$ نقص في تيار الدخل.
- 3- الإضافات $\leftarrow \uparrow$ الطلب الكلي (ط ك) $\leftarrow ط ك < ع ك \leftarrow$ توسع في تيار الدخل.
- 4- $(ض - ق) + خ$ [الادخار الحكومي + الادخار الخاص] يسمى هذا المقدار بالادخار القومي.
- 5- $(ص - و) + ث$ [الاستثمار الخارجي + الاستثمار المحلي] يسمى هذا المقدار بالاستثمار القومي.

الفصل الثالث: مكونات الطلب الكلي



1- الاستهلاك (س)

أنواعه

هو كل ما ينفق على شراء السلع و الخدمات الاستهلاكية بغرض إشباع الحاجات مباشرة.

• من حيث نوع الإنفاق:

- 1- استهلاك خاص: المنفق يكون القطاع العائلي.
- 2- استهلاك عام: حيث يكون المنفق هو القطاع الحكومي، و يتمثل في:
 - أ- خدمات حكومية:
 - 1- غير قابلة للتجزئة (أي لا يمكن استبعاد أحد من الانتفاع بها) مثل الدفاع و القضاء.
 - 2- قابلة للتجزئة (يمكن استبعاد أحد الأفراد من الانتفاع بها) مثل الخدمات الصحية.

ب- تحويلات حكومية:

- 1- تحويلات مباشرة مثل المعاشات.
- 2- غير مباشرة في صورة إعانات يحصل عليها القطاع الإنتاجي لتقديم السلع بسعر منخفض.

• من حيث الضرورة:

- 1- ضروري: و هو الاستهلاك المطلوب لبقاء الأفراد على قيد الحياة مثل الملبس و المسكن و الطعام.
- 2- فوق الضروري: يضمن حد أدنى من متطلبات الحياة مثل الرعاية الصحية و التعليم.
- 3- عصري: يسمح للأفراد أن يعيشوا حياة عصرية مثل التمتع بأوقات الفراغ.

العوامل المحددة للاستهلاك الكلي

1- الدخل والثروة:
حيث تؤدي زيادة معدلات نمو الدخل أو الثروة إلى زيادة معدلات الاستهلاك الكلي. (علاقة طردية).
**يعد المحدد الأساسي للاستهلاك.

2- ظروف العرض و سياسات البيع:
*مثل نظم الدعاية و الإعلان تؤدي أيضا إلى زيادة الاستهلاك على الرغم أن لها آثار سلبية خاصة على الطبقات الفقيرة.
*أشكال الانتماء الاستهلاكي (البيع بالتقسيط) أيضا انتشارها يؤدي إلى زيادة الاستهلاك (طردية)

3- ظروف الطلب: مثل التركيب السكاني حيث تؤدي زيادة نسبة الشباب في المجتمع إلى زيادة الاستهلاك (طردية).

4- نمط توزيع الدخل:
إذا كان توزيع الدخل في صالح الفقراء يساعد ذلك في زيادة الاستهلاك و لكن إذا كان في صالح الأغنياء ينخفض الاستهلاك ..و السبب في ذلك هو إن (الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء < الميل الحدي للاستهلاك عند الأغنياء).
و لهذا فإن (الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء > الميل الحدي للاستهلاك عند الأغنياء) و ذلك يعني أن أي زيادة في الدخل عند الفقراء يذهب الجزء الأكبر منها إلى الاستهلاك و العكس عند الأغنياء حيث يذهب الجزء الأكبر منها إلى الادخار.

6- السياسة الاقتصادية:
* سياسات لها تأثير مباشر على الاستهلاك مثل خفض الضرائب أو زيادة الإعانات تؤدي إلى زيادة الاستهلاك. و العكس صحيح.
* سياسات لها تأثير غير مباشر على الاستهلاك مثل خفض الرسوم الجمركية يؤدي أولا إلى خفض سعر السلعة مما يؤدي ثانيا إلى زيادة الاستهلاك ، و العكس صحيح.

5- معدلات التضخم المتوقعة:
* معامل مرونة التوقعات للأسعار موجب (يعني توقع ارتفاع معدل التضخم) يؤدي إلى زيادة الاستهلاك في الوقت الحاضر و العكس في حالة توقع انخفاض معدل التضخم.

• **دالة الاستهلاك**: و هي توضح العلاقة الطردية بين الاستهلاك (س) و الدخل (ي)..... حيث
س = أ + ب ي (أ) هو الحد الأدنى من الاستهلاك أو التلقائي عندما تكون (ي = صفر).
(ب) هي الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) و هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة. (يعني لو الدخل زاد بجنية يروح للاستهلاك منهم كام ؟)

$$\frac{\Delta س}{\Delta ي} = ب$$

لاحظ أن 1-

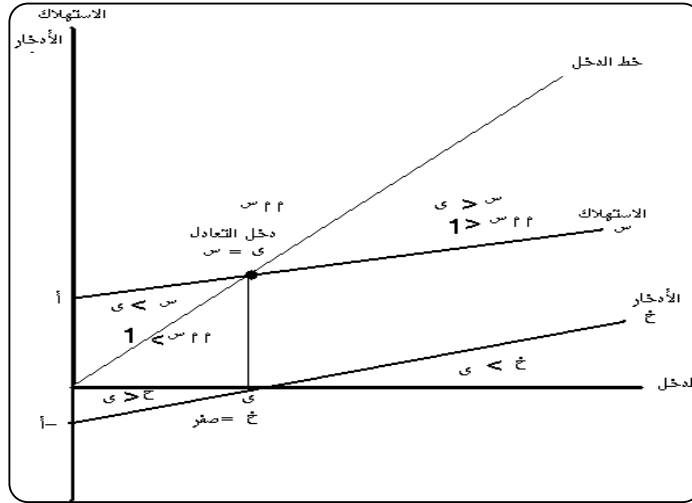
ب = مقدار التغير في الاستهلاك / مقدار التغير في الدخل

2- قيمة (م ح س) ثابتة و تتراوح بين صفر > م ح س > 1

- الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) هو نصيب الاستهلاك من الدخل حيث م م س = س / ي . و يتناقص (م م س) مع زيادة الدخل (أي مع زيادة الدخل يقل نصيب الاستهلاك من الدخل).
- م م س < م ح س دائما (في الأجل القصير).
- عندما ي = س (أي ينفق الدخل بالكامل على الاستهلاك يعني الادخار = صفر) يسمى ذلك المستوى من الدخل بدخل التعادل.
- دالة الادخار: هو الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك و يرتبط طرديا بالدخل.
- دالة الادخار خ = أ + (ب - 1) ي حيث أ هو الادخار السالب و هو المعتمد على السحب من مدخرات سابقة أو الاقتراض.
- (أ - ب) هو الميل الحدي لادخار (م ح خ) و هو مقدار التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة و هو ثابت أيضا و تتراوح قيمته من صفر > م ح خ > 1.

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} - \text{م ح خ} - \frac{\Delta Y}{\Delta X}$$

- الميل المتوسط للادخار (م ح خ) اى نصيب الادخار من الدخل ، و هو يتزايد مع زيادة الدخل (علاقة طردية بين (م ح خ) و (ي) . (م ح خ = ي / خ
- م ح س + م ح خ = 1
- م م س + م م خ = 1



2- الاستثمار

- الاستثمار نوعين:

- 1- مالي (يتمثل في شراء أصول مالية مثل الأسهم و السندات)
- 2- حقيقي (الاستثمار الانتاجي)] نهتم به في الاقتصاد اى هو النوع الأهم[و يتمثل في:
 - صافى الاستثمار الحقيقي في رأس المال الثابت 1.
 - صافي الاستثمار الحقيقي في المباني 2.
 - صافى الاستثمار الحقيقي في المخزون 3.

- يتوقف القرار الاستثماري على:

- 1- تكلفة الاستثمار (تكلفة شراء الأصل).
- 2- الإيرادات الصافية السنوية المتوقعة من الأصل (أو من الاستثمار).

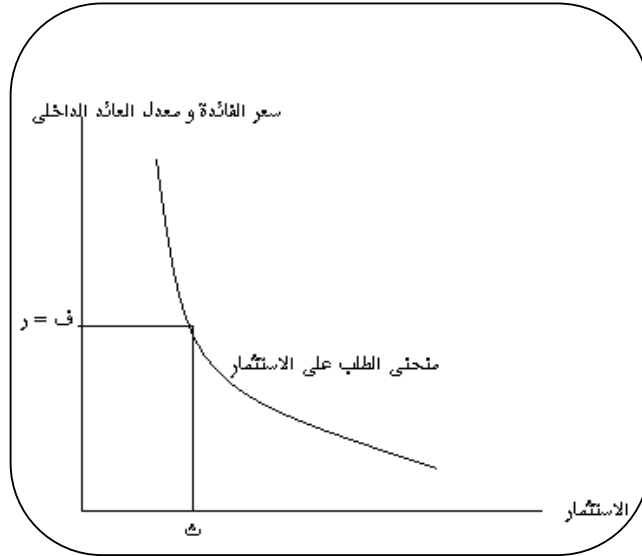
- طرق اتخاذ القرار الاستثماري:

- 1- طريقة القيمة الحالية: و فيها نقوم بحساب القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة (ق ح) و مقارنتها بتكلفة الاستثمار (ك).
- فإذا كانت (ق ح) > ك ... يتخذ قرار الاستثمار.
- أما إذا كانت (ق ح) < ك يرفض قرار الاستثمار.

2- طريقة معدل العائد الداخلي (الكفاءة الحدية للاستثمار):

و فيها نقوم بحساب سعر الخصم (معدل العائد الداخلي) الذي يجعل (ق ح) = تكلفة الاستثمار. فإذا كان معدل العائد الداخلي (ر) \leq سعر الفائدة السوقي (ف).....نقبل قرار الاستثمار. أما إذا كان (ر) > (ف) نرفض قرار الاستثمار.

لاحظ: يتحدد الحجم الأمثل للاستثمار عند تعادل (ف) مع (ر).



• العوامل المؤثرة في منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار (منحنى الطلب على الاستثمار):

1- عوامل تؤدي إلى تغير حجم الاستثمار من خلال التحرك من نقطة لأخرى على نفس المنحنى دون الانتقال إلى منحنى آخر.....مثل سعر الفائدة (ف) حيث تؤدي زيادة سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمار (ث) [علاقة عكسية].

2- عوامل تؤدي إلى تغير حجم الاستثمار من خلال انتقال المنحنى أنا لليمين (أي زيادة الاستثمار) أو اليسار (أي انخفاض الاستثمار).....مثل:

• عوامل تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار إلى اليمين و بالتالي زيادة حجم الاستثمار (مع بقاء سعر الفائدة ثابت):

1- انخفاض تكاليف الاستثمار.

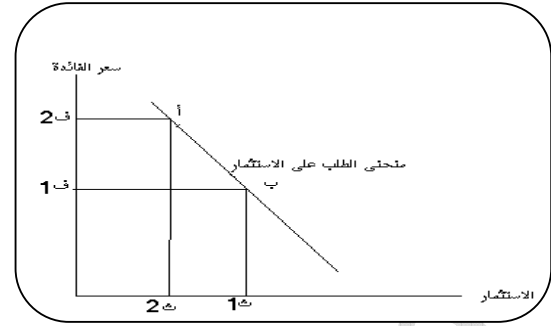
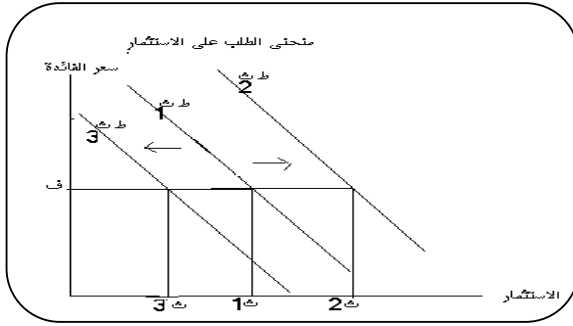
2- تفاؤل رجال الأعمال.

3- حدوث تقدم تكنولوجي.

4- انخفاض الضرائب.

5- تقديم إعانات و تسهيلات للمستثمرين.

و عكس ما سبق يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار إلى اليسار و بالتالي انخفاض حجم الاستثمار (مع بقاء سعر الفائدة ثابت).



• فكرة المعجل:

تعني إن التغير في الإنتاج (ي) سيؤدي من خلال المعجل (ل) إلى زيادة الاستثمار الصافي تحديداً (كيف)
أولا المعجل (ل) هو نسبة رأس المال / الإنتاج.

و تتلخص فكرة المعجل انه في حالة زيادة الدخل سيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية و بفرض أن صناعات السلع الاستهلاكية في حالة توظيف كامل (اي لا يوجد موارد عاطلة) سيدفع ذلك المنتجون إلى زيادة استثمارتهم (الصافية) حتى يتمكنوا من زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب على سلعهم.

أذن :

- 1- في حالة زيادة الإنتاج يكون الاستثمار الصافي موجبا.
- 2- في حالة تناقص معدل زيادة الإنتاج ينخفض الاستثمار الصافي.
- 3- في حالة توقف زيادة الإنتاج ، يصبح مستوى الإنتاج ثابت و من ثم يكون الاستثمار الصافي مساو للصفر.

العوامل المحددة للاستثمار الكلي

4- السياسات الاقتصادية الكلية:
• ذات تأثير مباشر:
مثل السياسة الاستثمارية و التي تعنى تدخل الحكومة بالإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة (ث).

- ذات تأثير غير مباشر:
- 1- السياسة النقدية: خفض سعر الفائدة (ف) يؤدي إلى زيادة (ث) ... علاقة عكسية.
- 2- السياسة المالية: خفض الضرائب (ض) يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين مما يؤدي إلى زيادة (ث) ... علاقة عكسية.
- 3- السياسة الاجتماعية: مثل تقديم دعم و مساعدات للمستثمرين.

3- النمو السكاني:
أيضا زيادة النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الاستثمار التلقائي.

2- التكنولوجيا المستخدمة:
حيث يؤدي التطور التكنولوجي إلى زيادة الاستثمار التلقائي (اي الاستثمار الغير مرتبط بالدخل).

1- الدخل القومي:
حيث تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى زيادة (ث)

• دالة الاستثمار:

يعتمد الاستثمار على سعر الفائدة (ف)، الدخل المتوقع (ي)، درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالدخل المتوقع (زى)، حجم رصيد رأس المال الموجود فعلا (ك).

أي أن $\theta = D(F, Y, Z, K)$

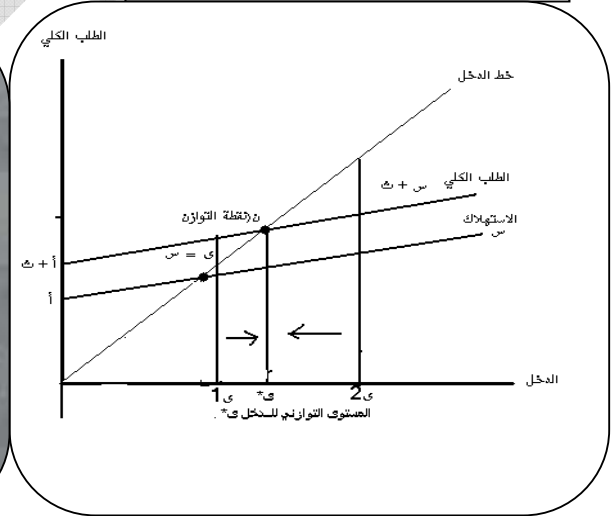
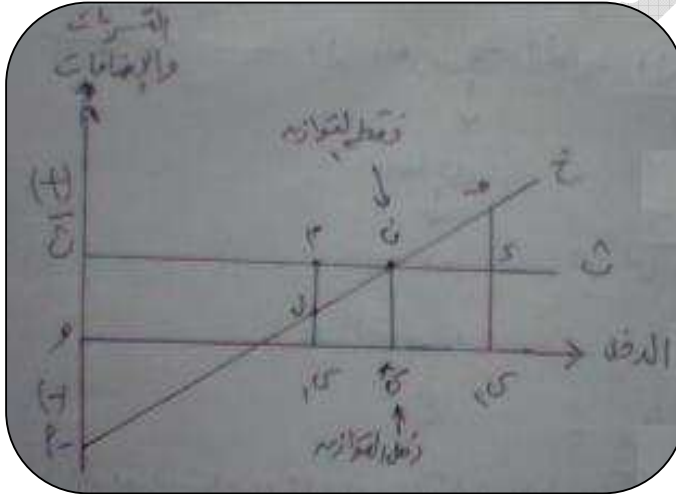
الفصل الرابع و الخامستحديد المستوى التوازني للدخل القومي

1- حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة:

شرط التوازن

إجمالي التهربات = إجمالي الإضافات
 $\chi = \theta$

العرض الكلي = الطلب الكلي
الدخل الكلي = الإنفاق الكلي
 $Y = S + \theta$



ملاحظات على الرسم:

1- إذا كانت $Y_2 < Y^*$ يكون $P_K > E_K$ (أي الإنتاج أكبر من الطلب عليه) مما يؤدي إلى تراكم المخزون عن المرغوب و بالتالي يحدث انخفاض في الإنتاج خلال الفترة التالية و هذا يعنى الاتجاه نحو المستوى التوازني للدخل Y^* .

2- إذا كانت $Y_1 > Y^*$ يكون $P_K < E_K$ (أي الإنتاج أقل من الطلب) مما يؤدي إلى السحب من المخزون عن المرغوب و بالتالي تحدث زيادة في الإنتاج خلال الفترة التالية و هذا يعنى الاتجاه نحو المستوى التوازني للدخل Y^* .

** فكرة المضاعف **

المضاعف هو مقدار التغير النهائي في المستوى التوازني للدخل (ΔY) نتيجة تغير أحد مكونات الإضافات (θ أو Q) بوحدة واحدة و تتراوح قيمته بين $1 > \text{المضاعف} > \infty$

- في حالة الاقتصاد المغلق لدينا مضاعف واحد فقط هو "مضاعف الاستثمار" و قد يطلق عليه "المضاعف الكينزي البسيط" و هو يعنى إن تغير الاستثمار بالمقدار (Δ ث) سيؤدى إلى تغير الدخل (Δ ى) بالمقدار....(لحساب مقدار تغير الدخل تتبع الخطوات التالية.....هام جدا)
- 1- نقوم بحساب قيمة المضاعف (Δ ى / Δ ث) = $1 / 1 = 1$ - ب = $1 / 1 = 1$ - م ح س = $1 / 1 = 1$ م ح خ .
- 2- قوم بحساب مقدار التغير في الدخل (Δ ى) = Δ ث \times قيمة المضاعف.
- لاحظ.....تكتب (Δ ث) بالموجب في حالة زيادة الاستثمار و بالسالب في حالة انخفاض الاستثمار.
- لاحظ أن قيمة مضاعف الاستثمار (الكينزي البسيط) موجبه دائما.
- لاحظ....تتوقف قيمة المضاعف على (م ح س بعلاقة طردية...اى ان زيادة م ح س تؤدي إلى زيادة قيمة المضاعف) و على (م ح خ بعلاقة عكسية).

2- نموذج اقتصاد مغلق به حكومة:

- في هذا النموذج يظهر لنا نوع جديد من الإضافات هو الإنفاق الحكومي (ق) و نوع جديد من التسربات هي الضرائب (ض) و كلا منهما نفترض انه مقدار ثابت اى ليس له علاقة بالدخل....و بالتالي تبقى قيمة المضاعف كما هي $1 / 1 = 1$ - ب (لاحظ أو كان اى منهما له علاقة بالدخل اى يتغير بتغير الدخل و خصوصا الضرائب كان سيؤدى ذلك إلى تغير قيمة المضاعف).
- لاحظ أن إدخال الضرائب في النموذج سيؤثر على الاستهلاك و يظهر هذا التأثير في جانبين...الأول هو انتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل بالمقدار Δ ض \times م ح س....ثانيا يصيح الاستهلاك و الادخار دالة فى الدخل المتاح (ى) و ليس (ى) حيث $ى = ى - ض$.
- يظهر لدينا مضاعف الإنفاق الحكومي و هو مساوي تماما لمضاعف الاستثمار حيث (Δ ى / Δ ق) = $1 / 1 = 1$ - ب = $1 / 1 = 1$ - م ح س = $1 / 1 = 1$ م ح خ...و أشارته موجبة دلالة على العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي و الدخل (زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدخل).
- و يظهر مضاعف جديد هو "مضاعف الضريبة الثابتة" و يساوى [$1 / 1 - ب$] و أشارته سالبة دلالة على العلاقة العكسية بين الضرائب و الدخل.
- و يلاحظ أن مضاعف الإنفاق الحكومي < مضاعف الضريبة الثابتة .. و ذلك بسبب أن بسط مضاعف الإنفاق يساوى الوحدة ($1 =$) أما بسط مضاعف الضريبة بالقيمة المطلقة يساوى (ب) اى م ح س و من المعروف أن قيمته تتراوح بين صفر < م ح س < 1 و بالتالي فإن بسط الأول اكبر من بسط الثاني.
- يترتب على النقطة السابقة أن تكون فاعلية الإنفاق الحكومي اى قدرته على التأثير في الدخل ستكون اكبر من فاعلية الضريبة في تأثيرها على الدخل...و للتوضيح انظر إلى المثال التالي.....

بفرض أن م ح س = 0.8 و قامت الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي ب (50 مليون جنية) سيؤثر ذلك على الدخل كما يلي:

$$1- \text{حساب قيمة المضاعف...} (\Delta \text{ ى} / \Delta \text{ ق}) = 1 / 1 = 1 - ب = 1 / 1 = 0.8 - 1 = 0.8 - 5$$

2- Δ ى = Δ ق \times مضاعف الإنفاق = $50 \times 5 = 250$ مليون جنية
بفرض أن الحكومة بدلا من زيادة (ق) رأت أن تخفض الضريبة بنفس المقدار اى ب (50 مليون جنية) سيؤثر ذلك على الدخل كما يلي:

$$1- \text{حساب قيمة المضاعف...} (\Delta \text{ ى} / \Delta \text{ ض}) = 1 / 1 = 1 - ب = 1 / 0.8 - 1 = 0.8 - 1 = 0.8 - 4$$

2- Δ ى = Δ ض \times مضاعف الضريبة = $50 \times 4 = 200$ مليون جنية
إذن زيادة (ق) بمقدار معين ستؤدى إلى زيادة (ى) بمقدار اكبر من مقدار زيادة (ى) في حالة خفض (ض) بنفس مقدار (ق).

- و يظهر أيضا مضاعف جديد هو "مضاعف الميزانية المتوازنة" و معناه إن تغير (ق) و (ض) معا بنفس المقدار وفى نفس الاتجاه....يؤدى إلى تغير (ى) بنفس المقدار و في نفس الاتجاه.....لذا فإن قيمة

مضاعف الميزانية المتوازنة = 1. [وهذا يعنى إن زيادة (ق) و (ض) مثلاً بـ 10 مليون جنية ستؤدى إلى زيادة الدخل بـ 10 مليون جنية دون النظر لقيمة (م ح س)].

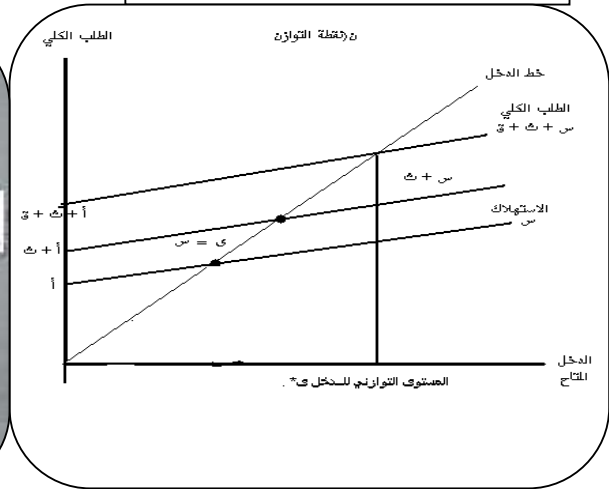
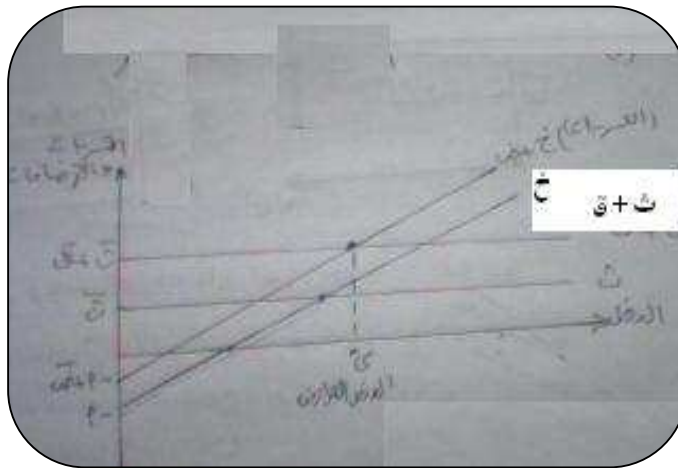
- و يلاحظ أن

قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي < قيمة مضاعف الضريبة الثابتة > مضاعف الميزانية المتوازنة.
فاعلية سياسة الإنفاق الحكومي < فاعلية سياسة الضريبة الثابتة > فاعلية سياسة الميزانية المتوازنة.

شرط التوازن

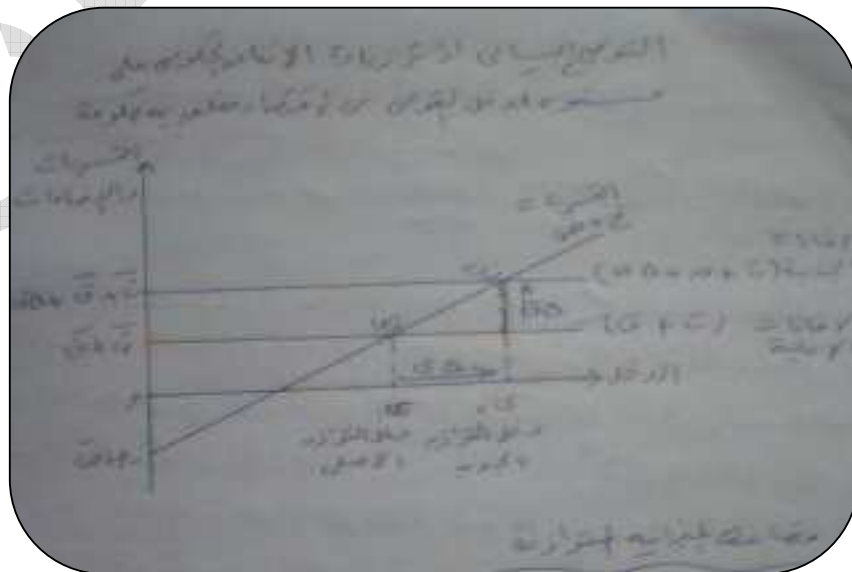
إجمالي التهربات = إجمالي الإضافات
 $خ + ض = ث + ق$

العرض الكلى = الطلب الكلى
الدخل الكلى = الإنفاق الكلى
 $ي = س + ث + ق$



**** هام جدا ****

التوضيح البياني لأثر زيادة الإنفاق الحكومي (و تصلح أيضا للاستثمار) على مستوى الدخل التوازني في اقتصاد مغلق به حكومة:



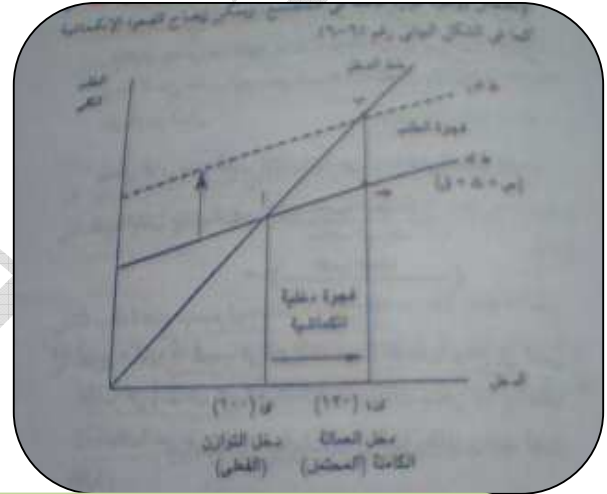
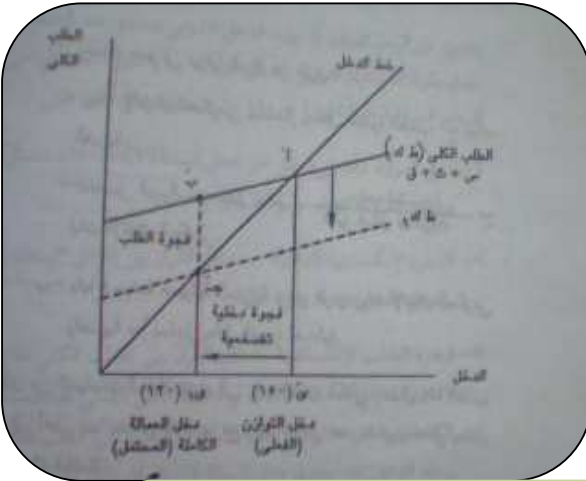
الفجوات

• الفجوة الانكماشية:

- معناها... الدخل التوازني الفعلي > دخل العمالة الكاملة
- و بالتالي... الطالب الكلي الفعلي > الطلب الكلي في حالة العمالة الكاملة.

• الفجوة التضخمية:

- معناها... الدخل التوازني الفعلي < دخل العمالة الكاملة
- و بالتالي... الطالب الكلي الفعلي < الطلب الكلي في حالة العمالة الكاملة.



• الفجوة الدخلية = الفرق بين الدخلين (الفعلي و العمالة الكاملة)

- فجوة الطلب سواء الانكماشية أو التضخمية = الفجوة الدخلية / مضاعف الإضافات (أي مضاعف الإنفاق أو الاستثمار)

علاج الفجوة التضخمية (من خلال خفض الطلب الكلي الفعلي) عن طريق....

- 1- خفض (ق) بمقدار فجوة الطلب.
- 2- زيادة (ض) بمقدار فجوة الطلب / م ح س.
- 3- سياسة ميزانية متوازنة انكماشية (خفض كلا من ق و ض بنفس المقدار) و يكون مقدار الانخفاض مساوي للفجوة الدخلية.

علاج الفجوة الانكماشية (من خلال زيادة الطلب الكلي الفعلي) عن طريق....

- 1- زيادة (ق) بمقدار فجوة الطلب.
- 2- خفض (ض) بمقدار فجوة الطلب / م ح س.
- 3- سياسة ميزانية متوازنة توسعية (زيادة كلا من ق و ض بنفس المقدار) و يكون مقدار الزيادة مساوي للفجوة الدخلية.

3- نموذج الاقتصاد المفتوح:

- يتم إضافة نوع جديد من الإضافات هو الصادرات (ص) و نوع جديد من التهربات هو الواردات (و).
- نفترض أن الصادرات مقدار ثابت (مستقل عن الدخل).
- أما الواردات فنفترض أنها ترتبط بالدخل في علاقة طردية (مثل الاستهلاك) و تأخذ معادلة الواردات الصيغة التالية..... و $J + R = Y$ حيث J الجزء من الواردات الذي لا يعتمد على الدخل.... (ر) هو الميل الحدي للواردات (م ح و) أي معدل التغير في الواردات نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة أي $\Delta Y / \Delta W$ و قيمته تتراوح صفر $< M_H < 1$.
- سيؤدي ارتباط الواردات بالدخل إلى حدوث تغير في قيمة مضاعف الإضافات (ث ، ق ، ص) و أيضا تغير في قيمة مضاعف الضريبة الثابتة.... حيث يضاف إلى مقام المضاعف نوع آخر من التهربات هو (م ح و) إلى جانب (م ح خ).
- مضاعف الإضافات في حالة الاقتصاد المفتوح $= 1 / (B - 1) + R = 1 / M_H X + M_H$ و.
- مضاعف الضريبة الثابتة في حالة الاقتصاد المفتوح $= B - 1 / (B - 1) + R = B - 1 / M_H X + M_H$ و.
- قيمة مضاعف الإضافات في حالة الاقتصاد المفتوح $[1 / (B - 1) + R] >$ قيمة مضاعف الإضافات في حالة اقتصاد مغلق به حكومة $[1 / 1 - B]$ و السبب وجود نوعين من التهربات (خ) و (و) في مقام الأول مما يؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف.
- كذلك نجد أن قيمة مضاعف الضريبة الثابتة في حالة الاقتصاد المفتوح $>$ قيمة مضاعف الضريبة الثابتة في حالة اقتصاد مغلق به حكومة، و ذلك أيضا لوجود نوعين من التهربات في مقام الأول.

